

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (السنوي)
لشركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير م.ع.م والمدرجة تحت الرقم (٣٧٣)

امثالاً لإجراءات تنظيم اجتماعات الهيئات العامة ومجلس الإدارة وهيئات المديرين للشركات المساهمة العامة وفقاً لقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، ولاحقاً للموافقة الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأكرم، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي التاسع عشر لشركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير المساهمة العامة المحدودة والمدرجة تحت الرقم (٣٧٣) بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني عبر منصة (AGM Pro) عن طريق برنامج (Zoom) وذلك لمناقشة جدول الأعمال واتخاذ القرارات فيه، وتم عقد الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الإثنين الموافق ٢٩ نيسان، ٢٠٢٤.

بدايةً رحب مندوب مراقب الشركات الأستاذ عبد الرحيم الجابري برئيس مجلس الإدارة ونائبه وجميع المساهمين والحضور، وشكر طاقم العمل الخاص بالشركة وأثنى على جهودهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والطاقت المبدولة من أجل المضي قدماً في المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لبلدنا في ظل صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين، وقد أعطى بدوره رئيس الجلسة بتولي الاجتماع واعتماد النصاب وإعلان النتائج بناءً على الإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة المعلن عنها مسبقاً حيث أصبحت من اختصاص رئيس مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة.

ترأس الاجتماع السيد ردين توفيق أيمن قعوار - رئيس مجلس الإدارة - ورحب بالحضور بمندوب دائرة مراقبة الشركات الأستاذ عبد الرحيم الجابري، وعليه عين الأستاذ المحامي مالك مسك كاتباً للجلسة، وقد أعلن الرئيس بأنه حضر الاجتماع (١٣) مساهم من أصل (١٦٥٠) مساهم يحملون (١٠,٤١٩,٠٢٤) سهماً بالأصالة، و(١,٥٢٦,١٥٥) سهماً بالوكالة، بما مجموعه (١١,٩٤٥,١٧٩) سهماً، أي ما نسبته (٧٣,٨٠ %) من رأسمال الشركة المكتتب والبالغ (١٦,٠٠٠,٠٠٠) سهم، كما حضر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة حيث حضر (٧) من أصل (٧) أعضاء، وحضر مدقق حسابات الشركة السادة المحاسبون العصريون لتدقيق الحسابات ويمثلهم السيد وليد طه، وذكر رئيس الجلسة عدم ورود أي أسئلة من قبل المساهمين من خلال البريد الإلكتروني للشركة أو من خلال المنصة الإلكترونية لاجتماعات الهيئة العامة الخاصة بشركة الفارس الوطنية (AGM Pro) وذكر الرئيس إن جميع الإجراءات المتبعة والمتطلبات اللازمة لعقد هذه الاجتماع قد تمت وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني وتعديلاته رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعليمات اعتماد الوسائل الإلكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات الصادرة استناداً للمادة (٦/د، هـ، و، ز) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، حيث تم الإعلان عن موعد الاجتماع وبنود جدول الأعمال على الموقع الإلكتروني للشركة كما تم الإعلان في صحيفتين يوميتين وعليه أعلنت قانونية الجلسة وأن كافة القرارات التي ستصدر عن الاجتماع ستكون ملزمة للشركة وإدارتها والمساهمين الحضور وغيرهم وأوعز للانتقال لبنود الاجتماع.

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع
ع.ا.ر.ي
بتاريخ ١٦-٠٥-٢٠٢٤
بموجب وصل إلكتروني ٢٢٥٢٤٩٣

بوشر بجدول أعمال الاجتماع كما ورد بالدعوة للاجتماع وعلى النحو التالي:

البند الأول: تلاوة وقائع الاجتماع العادي للسابق للهيئة العامة والمصادقة عليها.

طلب السيد رئيس الجلسة من السادة المساهمين بالاطلاع على قرارات اجتماع الهيئة العامة السابق والذي تم إرساله مسبقاً للاطلاع عليه وقام رئيس الجلسة بالطلب من مندوب دائرة مراقبة الشركات الإغفاء من تلاوة وقائع الاجتماع السابق وعليه قد وافق بعدم التلاوة أي بند من البنود قبل عقد الاجتماع وذلك وفقاً للتعليمات.

البند الثاني: التصويت على تقرير مجلس الإدارة على أعمال الشركة لعام ٢٠٢٣ والخطة المستقبلية لعام ٢٠٢٤ والمصادقة عليها

قام السيد رئيس مجلس الإدارة بالحديث عن أعمال سنة ٢٠٢٣ والوضع التشغيلي وآلية تحسين الأداء لعام ٢٠٢٤ والخطة المستقبلية لعام ٢٠٢٤ والعمل على كافة المشاريع المؤجلة لهذا العام.

وطلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين التصويت على هذا البند بحيث تم إرسال الخطة للمساهمين مسبقاً للاطلاع عليها، وبعد إغلاق باب التصويت على البند الثاني تمت الموافقة والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٢٣ والخطة المستقبلية لعام ٢٠٢٤ وبموجب عملية التصويت من قبل المساهمين والتي كانت ١٠٠٪ من الحضور.

البند الثالث: التصويت على تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٣ والتصويت على الحسابات الختامية والميزانية

العمومية لسنة ٢٠٢٣ والمصادقة عليها

قام السيد رئيس مجلس الإدارة بالتعبير على موافقة مجلس الإدارة ومدقق الحسابات على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية ٢٠٢٣ وقام بالطلب من مدقق الحسابات السيد وليد طه بالتعبير عن أية تحفظات في تقرير السنة المالية وأكد مدقق الحسابات على صحة التقرير وعدم وجود أية تحفظات.

بناءً على ذلك، طلب السيد رئيس الجلسة من السادة المساهمين التصويت على البند التالي.

ظهرت نسبة التصويت على البند التالي من جدول الأعمال والتي بلغت ١٠٠٪ من الحضور

وبذلك تم التصويت على تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٣ والتصويت على الحسابات الختامية والميزانية العمومية لسنة ٢٠٢٣ والمصادقة عليها.

البند الرابع: إبراء ذمة مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وفقاً لأحكام القانون.

طلب السيد رئيس الجلسة من السادة المساهمين التصويت على البند التالي، حيث تم التصويت بالموافقة على إبراء ذمة الرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠٢٣ ضمن أحكام القانون.

ظهرت نسبة التصويت على البند التالي من جدول الأعمال والتي بلغت ١٠٠٪ من الحضور.

البند الخامس: التصويت على إعادة انتخاب السادة المحاسبون والعصريون وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

بناءً على توصية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بتجديد انتخاب السادة المحاسبون والعصريون لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية لعام ٢٠٢٤ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، طلب السيد رئيس الجلسة من السادة المساهمين التصويت على البند التالي.

ظهرت نسبة التصويت على البند التالي من جدول الأعمال والتي بلغت ٩٩٪ من الحضور.

رئيس مجلس الإدارة	مندوب دائرة مراقبة الشركات	كاتب الجلسة
ردين قحوار	الأستاذ عبد الرحيم الجابري	مالك مسك
		